

# القرارات الرئاسية لتنمية الصادرات

المجلس الوزاري ليوم الجمعة 30 جانفي 2009  
المجلس الوزاري ليوم الثلاثاء 23 ديسمبر 2008

## التوجهات الأساسية لتنمية التصدير في المرحلة القادمة

- تنوع القاعدة التصديرية من الخيرات والخدمات بالتّرفيع خاصة من حصة صادرات الخدمات ومزيد تنوع المنتوجات وملاءمتها لمتطلبات الأسواق الخارجية.
- جعل الاسترسال محور إصلاح ذي أولوية قصد ضمان جودة المنتجات وتسهيل انسيابها نحو الأسواق الخارجية.
- تنوع الأسواق من خلال استغلال أفضل لاتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع البلدان الشقيقة والصديقة.
- الرفع من القيمة المضافة لصادرات الخيرات والخدمات.
- مزيد تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتسريح البضائع وتمهين عامل القرب من الاتحاد الأوروبي.

ولتحقيق هذه الأهداف أذن رئيس الدولة بما يلي:

## إعداد برنامج ثالث لتنمية الصادرات (2010-2014) يدعم إنجازات البرنامج الحالي ويستند إلى البرامج القطاعية ذات الصلة وذلك بـ:

- اعتماد قسط ثالث لصندوق الأسواق الخارجية قصد تقديم المساعدة لـ 1000 مؤسسة و80 هيكل مهني للمساعدة منتوجاتهم مع متطلبات الأسواق الخارجية وتنوع أسواقهم وكذلك مساعدة 100 مؤسسة على الانتصاب بالخارج.
- تدعيم صندوق الضمان المالي وتعزيز تدخلاته لمساندة صادرات الخدمات وذلك بالتّرفيع في سقف القروض المضمونة من 500 ألف دينار الى 750 ألف دينار بالنسبة للخيرات. ومن 100 ألف دينار الى 200 ألف دينار بالنسبة للخدمات. والتّرفيع في اعتمادات الصندوق بـ 5 مليون دينار.

## في ما يتعلق بتطوير منظومة المساندة والسياسة الترويجية

- وضع خطة شاملة تضمن التكامل والتّجاعة في تدخلات الهيكل المعنية بالترويج بالخارج .
- تكثيف المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة بالخارج وتعزيز التوجه نحو تنظيم معارض متخصصة ذات بعد إقليمي ودولي بتونس على غرار تاكسماد والصالون الدولي لتصدير الخدمات.
- توجيه خدمات مركز النهوض بالصادرات نحو الإحاطة المشخصة بالمؤسسات المصدرة.
- ربط غرف التجارة والصناعة عن بعد بشبكة /تصدير نات/ وبقواعد بيانات عالمية حول الأسواق وتكثيف الخدمات المسداة على الخط للمصدرين.
- إعداد وإجاز برامج تكوينية لفائدة المؤسسات التصديرية والباعثين الشبان.

## في مجال الصرف والتمويل

- الرفع في السقف السنوي لمنحة أسفار أعمال المصدرين من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار.
- رفع الأسقف السنوية للتحويلات الخولة للمؤسسات المقيمة غير المصدرة بعنوان الاستثمار في الخارج إلى 500 ألف دينار.
- تيسير التمويلات في شكل قرض الإسقاط التجاري على الخارج بقبول إسقاط الكمبيالات التي لا تتعدى آجالها سنة مقابل 6 أشهر حاليا.

## ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الخارجية وذلك بـ:

- مراجعة القانون المتعلق بالتجارة الخارجية بالحد من الحالات التي تتطلب تراخيص توريد أو تصدير وتكثيف المتابعة لتطور الواردات وتفعيل آليات الإغراق والوقاية عند الاقتضاء.

## القرارات الرئاسية لدعم المؤسسات وتنشيط الحركة الإقتصادية

### مساندة المؤسسات التي تشهد تقلصا في نشاطها

- تكفل الدولة بنسبة 50 بالمائة من مساهمة الأعراف في نظام الضمان الاجتماعي خلال فترة اللجوء إلى التخفيض بـ 8 ساعات على الأقل في ساعات العمل بسبب تقلص نشاط المؤسسة.
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام الضمان الاجتماعي خلال فترة إحالة العمال على البطالة الفنية نتيجة تقلص نشاط المؤسسة المرتبط بالأسواق الخارجية.

- تكفل الدولة بنسبة 50 بالمائة من تكلفة التامين المستوجبة على عقود تامين صادرات المؤسسات مع حث الشركة التونسية لتامين التجارة الخارجية على القيام بإعادة تامين المخاطر .
- تكفل الدولة بنقطين اثنتين من نسبة فوائض القروض الناجمة عن عمليات إعادة الجدولة لفائدة المؤسسات المصدرة التي شهدت تأخيرا في استرجاع مستحققاتها المتأتبة من التصدير أو تقلصا في نشاطها وتشجيع مؤسسات القرض على مساندة هذه المؤسسات.
- تمكين مؤسسات القرض من طرح الفوائد العادية والموظفة وفوائد التأخير التي يتم التخلي عنها في إطار الجدولة المذكورة من أساس الضريبة على الشركات.
- تقليص نسبة مخاطر الصرف قصد تحفيز المؤسسات على استعمال خطوط التمويل الأجنبية وخاصة منها تلك المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية والاقتصاد في الطاقة.
- مساعدة المؤسسات على تمويل الحاجيات الإضافية من المال المتداول ووضع خط ضمان بـ 25 م د على ذمة الشركة التونسية للضمان بعنوان التمويل المسبق للصادرات وتعبئة المستحقات المستوجبة على الخارج.
- اعتماد إجراءات استثنائية قصد الاستجابة بصفة فورية لتمويل طلبات التكوين الصادرة عن المؤسسات التي تشكو صعوبات وذلك في إطار صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني.
- تفعيل آليات مقاومة إغراق السوق ووضع برنامج خاص للحد من التجارة الموازية.
- إحداث لجنة في مستوى وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتوجيه المؤسسات الراغبة في الانتفاع بإجراءات المساندة والتنسيق بين مختلف المتدخلين.
- توسيع البرنامج الثاني لاقتحام الأسواق الخارجية /فاماكس/ بتوفير اعتماد بـ 10 م د بهدف إدراج 200 مؤسسة جديدة خلال سنة 2009 تضاف إلى 800 مؤسسة منتفعة حاليا وذلك في انتظار انطلاق البرنامج الثالث.
- مراجعة تدخلات صندوق النهوض بالصادرات في اتجاه الترفيع في حجم الدعم المؤسساتاتي وفي المنح لنقاط التصدير وفي الدعم المباشر للمؤسسات المصدرة.
- الترفيع في الميزانية المخصصة للمعارض والصالونات بـ مليون دينار
- تخصيص اعتماد بـ 8 م د لتسوية الملفات العالقة في إطار صندوق النهوض بالصادرات بعنوان سنتي 2007 و2008.
- وضع برنامج لتكثيف حملات ترويج المنتوج السياحي.

## القرارات الرئاسية



## دفع التصدير وتحسين مقومات القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني

فيفري 2009

### □ دعم القدرة التنافسية وتنشيط الحركة الاقتصادية

- مواصلة إصلاح التعريفات الديوانية في اتجاه التخفيض في عدد النسب المعمول بها من 9 إلى 6 سنة 2009 ثم من 6 إلى 5 سنة 2010 وفي معدل التعريفات إلى حدود 15 بالمائة سنة 2011.
- مراجعة صيغ المراقبة الفنية للواردات بغرض توضيحها وحذف الحواجز الفنية للمبادلات التجارية غير المجدية.
- دخول الشبكات الموحد بميناء رادس حيز العمل الفعلي مع موفى سنة 2010.
- استكمال الاضبارة الوحيدة لتشمل النقل خلال سنة 2009.
- تنظيم الهياكل المتدخلة في ميناء رادس وفق مجلة الموانئ البحرية والتجارية ومقتضيات اتفاقية تسهيل حركة النقل البحري الدولي بهدف التقليل في آجال مكوث البضائع في المواني إلى معدل ثلاثة أيام قبل موفى سنة 2009.
- إعلان طلب عروض في بداية سنة 2009 لأجاز منطقة لوجستية برادس ومنطقة لوجستية بجبل الوسط ومراجعة الإطار الترتيبي المتعلق بإحداث واستغلال مناطق الأنشطة اللوجستية.
- مراجعة القوانين والنصوص الترتيبية المتعلقة بسلامة المنتوجات الغذائية والمواد الصناعية وبعتماد المواصفات العالمية.
- إحداث مجلس وطني لمقاومة التقليد ووضع وتنفيذ برنامج عملي في الغرض وإحداث منظومة إعلام وإحصاء لطلبات التدخل وعمليات مقاومة التقليد.
- تقييم الإطار العام المنظم لقطاع الخدمات ووضع خطة عمل لتأهيله والنهوض به بالتنسيق بين الهياكل المعنية مع التركيز على مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات الصحية والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية والخدمات الموجهة للمؤسسة والخدمات المالية وتجارة التوزيع في ضوء الدراسات المنجزة أو المبرمجة.
- بناء وتجهيز 100 ألف متر مربع من المحلات الإضافية في إطار توسيع قطب الغزالة إلى مناطق جديدة بولايتي أريانة ومنوبة وأجاز 100 ألف متر مربع إضافية موزعة على القطب التكنولوجي بسوسة والقطب التكنولوجي بصفاقس.
- إقرار تقليص ب 25 بالمائة في تعريفات الوصلات المختصة بالاتصالات.
- وضع برنامج عمل لتجسيم القرار الرئاسي المتعلق بالتقليل في نسبة الديون المصنفة إلى 10 بالمائة في سنة 2011 وإعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للدواوين والتعاضديات الفلاحية والمؤسسات العمومية التي تشكو من اختلالات في التوازنات المالية.